الأربعاء: 2023/11/22
التّوقيت: 13:10 – 14:20
عن بعد

الدرس رقم 05: النظم وتوخي معاني النحو

النحو نظام اللغة ووقاية لها من الخطأ، والنظم صنعة يستعان عليها بالفكرة، وتحصل هذه الصنعة بترتيب الألفاظ بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها. وخاضعة لمعاني النحو التي لا تخرج عن المقاييس اللغوية المعمول بها الجاري على منوال كلام العرب.

وتوخي النحو يقصد به توخي تلك المعاني الدالة على المعقولية، والتي لا تخالف المنطق العقلي ولا اللغوي، فلا يستفاد معنى ما دون خضوعه لتلك القواعد النحوية المتواضع عليها.

يقول الجرجاني: (واعلم أن هناك أسرارًا ودقائق لا يمكن بيانها إلا بعد أن نعد جملة من القول في النظم. واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فال تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها".

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج.

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاء يسرع، وجاءني وهو مسرع، وأو وهو يسرع، وجاءني وقد أسرع.

فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له.

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه. نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (ال) إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن.

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع (أم)، وموضع (لكن) من موضع (بل).

ويتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والاضمار، والاظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له.

ويقول: "هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موِضعه ووضع في حقه، أو عوِمل بخالف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فال ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"

ويمكننا أن نورد التقديم والتأخير مثالا، ونرى كيف عالجه بمراعاة معاني النحو وأحكامه، والسبب يعود إلى مواقع الكلمات في طريقة النظم.

إن التقديم والتأخير في الكلام يكون لعلل لغوية يقتضيها ترتيب معاني الكلام، وكل صورة من هذه الصورة تدل على معنى معين، وتصور صورة ذهنية لا تتعد غيرها، ومن أمثلته عند عبد القاهر نقتصر على ذكر نموذج واحد:

التقديم والتأخير مع الاستفهام في الهمزة: يعرض أمثلة مختلفة مع همزة الاستفهام، تارة يليها الفعل، وتارة يليها الاسم مبينا ما بينهما من دقائق لغوية، ذلك أنك إذا سألت شاعرا: "أأنت قلت هذا الشعر؟ مقدما الضمير على الفعل كان الشك في قائل الشعر أهو المخاطب أم غيره، أما الشعر فلا شك فيه. وإذا سألته: أقلت هذا الشعر؟ كان الشك في الفعل، وهو نظم الشعر، فالفاعل هنا لا شك فيه، إنما الشك فيما قام به من عمل، نظمه أو لم ينظمه، وترتب على السائل أن يسأل صاحبه: أقلت شعرا قط؟ فيكون كلامه مستقيما وصحيحا، ولو سأله: أأنت قلت شعرا قط؟ كان قد أخطأ في سؤاله في هذا التركيب، لأنه جمع بين إثبات الفعل، والشك في حدوثه، إذ السؤال في التركيب، مسّلط على الشخص لا على فعله، فكان ينبغي ألا

نضيف كلمة (قط). وهذا نفسه ينطبق في كل صيغة للاستفهام بالهمزة، ودائما يليها المسؤول عنه سواء في النفي أم في الاثبات.

ومثله الآية:(قالوا أأنت فعلت هذا يا إبراهيم، قال بل فعله كبيرهم هذا). فالسؤال عن الفاعل وعليه أجاب إبراهيم، ولو كان نفي تقريرهم له بالفعل لا بالضمير لكان الجواب فعلت هذا أو لم أفعله. وهذا نفسه ينطبق على ما يلي الهمزة من المفعولات، وكذلك الحال في قوله تعالى (قل أغير الله أتخّذ وليا). إذ أفاد تقديم المفعول تشديدا واضحا في الانكار، ولو أخر ما اتضح التشديد.

فالاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتخيره في الاستفهام، فيكون المعنى في ومثله: (أزيد قام؟) غير المعنى في (أقام زيد؟).

إن سر إفادة التقديم لا من أجل التقديم بقدر ما هي التقوية لا الأهمية، فتقديم المسند إليه على الفعل يفيد تقوية الحكم وتوكيده لا أهميته، فقولك: (جاءت زينب) خالف لقولك (زينب جاءت). ونحويا يفيد تغيير المعنى النحوي من حال إلى حال. فالأول يفيد الاعلام عن خبر ابتدائي لا يعلمه السامع، والثاني عن خبر غير مجهول، ما يجهل بعض حيثياته.

وبهذا يكون تقديم الشيء على وجهين:

- **تقديم على نية التأخير**: كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على فاعله، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد، ومعلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم والتأخير كما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله.
- **تقديم لا على نية التأخير**: كأن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله في غير مكانه، وإعرابا غير إعرابه، ذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الثاني خبرا له، فتقدم هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، مثل أن يقول المرء: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد. وعلى هذه الشاكلة تبرز دقة المعاني الإضافية.

ويفهم من كلام عبد القاهر أن تقديم الضمير يفيد تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي، بينما يثبته إلى غيره، مثل: (ما فعلت ذلك)، كنت قد نفيت عنه فعال لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت ذلك)، كنت قد نفيت عنك وحدك فعلا ثبت أنه مفعول.

ويؤكد عبد القاهر أنه لا يصح لقائل أن يقول: (ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس)، فالجزء الأول من العبارة يثبت أن قولا قيل، وأن المتكلم لم يقله، بينما الجزء الثاني ينفي أن يكون هذا القول قد قيل البتة، وفي ذلك تناقض.